اقتصاد

لدينا ٦ آلاف لجنة نقابية مسؤولة أيضاً في مكافحة الفساد

خميس لـ«الوطن»: حلب تنهض مجدداً وستقدم الحكومة لها الكثير

| حلب- خالد زنكلو

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن حلب تنهض مجدداً على جميع الصعد الخدمية والاقتصادية بعد ٧ سنوات من الإرهاب المنهج الذي تغلبت عليه بفضل حكمة القيادة السياسية والعسكرية وتضحيات الجيش العربي السوري والدعم الحكومي وصمود أهلها وإصرارهم على إعادة إعمارها وبنائها.

وشدد خميس في تصريح خص به «الوطن» في ختام زيارة الفريق الوزاري الحكومي المؤلف من ١٦ وزيراً أمس، والتي استمرت ٤ أيام، على أن الحكومة لم تدخر أي جهد وخلال عام من انتصار حلب على الإرهاب للتغلب على كل التحديات وستقدم الكثير لها حاضراً ومستقبلاً لتحقيق نهضتها الموعودة في جميع المجالات ولتتبوأ مكانتها المعهودة التي كانت قبل الحرب قاطرة للاقتصاد السوري وحاضرة للمنطقة.

وبيّن وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن زيارة الوفد الوزاري ركزت على الجانب الاقتصادي «ولاحظنا أن نبض الاستثمار في ظل وجود الخدمات يتناغم مع نبض الحياة القوي، وأولينا الأهمية اللازمة لإعلان المخطط التنظيمي مطلع نيسان المقبل لأنه سيؤمن إقامة خريطة استثمارية مميزة لحلب تنظم الشرائح في المجالات جميعها مع التركيز على وسط حلب التجاري وتوحيد الرؤية البصرية لمركز المدينة لتكون الشهباء أجمل مما سبق».

وأوضح محافظ حلب حسين دياب لـ«الوطن» أن زيارة الوفد حققت الهدف منها بكل المقاييس لإعادة الحياة والألق إلى حلب مدينة وريفاً وبمساعي حثيثة وجادة من الحكومة ترتقي إلى حجم تضحيات الجيش وأهالي المحافظة وتستثمر الإنجازات التي تحققت خلال عام من التحرير وتبني عليها لتحقيق المزيد، لافتاً إلى أن المحافظة أنجزت الاستحقاقات المطلوبة منها بوتيرة عالية من خلال الارتقاء بالخدمات المقدمة إلى مستوى يشجع السكان الذين تضررت أحياؤهم ومنازلهم للعودة إليها وبناء قاعدة صناعية تدفع بالاقتصاد قدماً إلى الأمام.

بدأ الفريق الوزاري برئاسة خميس جولته أمس بزيارة محطة ضخ المياه في حي سليمان الحلبي للاطلاع على أعمال التأهيل التي ما زالت جارية فيها لتأمين مياه الشرب للمدينة وليعرج على فرع النجدة وقسم شرطة ميسلون مؤكداً أهمية ودور قوى الأمن الداخلي في حفظ أمن واستقرار المدينة. ثم قصد الوفد مقري جمعية يداً بيد والأمانة السورية للتنمية في سوق الإنتاج حيث نوه خميس أن المرحلة المقبلة تركز على إعادة التأهيل والتنمية البشرية لإعادة إعمار وبناء الإنسان.

بعدها زار الفريق الوزاري منظومة الإسعاف السريع بحي بستان القصر للاطلاع على تجهيزاتها ثم محور سوق باب النصر وجادة الخندق في المدينة القديمة حيث التقى التجار الذين عادوا لممارسة فعالياتهم التجارية فيه على الرغم من حجم الدمار الذي ألم به، ووعدهم رئيس الحكومة بوقوف الحكومة إلى جانبهم واستعدادها لمنح القروض بشرط الإسراع في تأهيل منشآتهم في المدينة القديمة قبل أن يقصد الوفد فندق شيراتون ويلتقي رئيس وأعضاء مجلس إدارته مبدياً حرص الحكومة على توفير احتياجات القطاع السياحي وتوفير القروض للإسراع بإعادة تأهيل الفندق ثم تفقد أعمال ترميم ساعة باب الفرج التاريخية المجاورة له.

مع التجار والجمعيات الأهلية

افتتح رئيس مجلس الوزراء مقر غرفة تجارة حلب في منطقة باب جنين بعد إعادة تأهيلها، والتقى رئيس وأعضاء مجلس إدارتها وأثنى على جهودهم وجهود تجار حلب خلال الحرب بتوفير احتياجات سكانها من المواد الغذائية والبضائع قبل أن يفتتح مبنى النافذة الواحدة الخاصة بذوي الشهداء في مبنى القصر البلدي والتي تقدم جميع الخدمات لإنجاز معاملاتهم ثم قصد مركز خدمة المواطن داخل المبنى والذي يقدم ٩ خدمات آخرها إصدار «لا حكم عليه».

وخلال اجتماع الفريق الحكومي بالجمعيات الخيرية والأهلية بمبنى المحافظة، والتي يمارس ٩٠ منها نشاطاته على الأرض، أشار عماد خميس بعد الاستماع إلى مداخلات رؤساء الجمعيات إلى أن الحكومة تعقد سلسلة اجتماعات مع كل مكونات المنظمات الأهلية والشعبية والاتحادات والنقابات من أجل خلق التكاملية وتطوير عملها بصفتها داعمة للعمل الحكومي. ودعا إلى وضع برنامج ورؤية تطويرية لهذا القطاع من أجل التوصل لبناء تنموي حقيقي في بناء الإنسان وألا يقتصر دور الجمعيات على توزيع المعونات بل بخلق فكرة تنموية لها ما دامت حصلت على ترخيص حكومي بإنشائها يشدد على الاستهداف المنظم المتكامل للمستهدفين واستخدام الموارد بالشكل الأمثل وبقيود محاسبية دقيقة.

وضرب رئيس الحكومة مثلاً للحضور عن استهداف الجمعيات لمحتاجيها بقوله: «عليكم تعليم صيد السمك بدل الحصول على ألف سمكة، فما دامت جمعياتكم بنية اقتصادية فبإمكانها إحداث مشاريع تنموية تخدم المجتمع وفي المكان الصحيح، فعلينا أن نعطي لأهلنا في حلب الكثير لنعوضهم القليل مما يستحقون ودوركم مضيء ومعطاء في هذا البلد».

وعن مطلب الجمعيات منح تراخيص لـ٥ مراكز صحية خاصة بها، أجاب وزير الصحة نزار يازجي بأن لدى الوزارة أنظمة وقوانين تتبعها لإنشاء المراكز الصحية «إذ عمدت بعض المراكز الصحية والجمعيات خلال الأزمة على تعيين أطباء غير خريجين، ومنهم من افتتح مراكز غير مرخصة بالعمل»، منوهاً إلى أن الوزارة مستعدة لتقديم ما يلزم في هذا المجال وفق القوانين والأنظمة.

وردت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل على استفسارات رؤساء الجمعيات بقولها إن القرار اتخذ «بالتجديد لجميع الجمعيات لغاية نيسان القادم عن المشاريع التي لم تنفذ إجراءاتها بشكل طبيعي وطالت مراجعة اتفاقيات كي تستفيد الجمعيات منها وباتجاهات مناسبة، وطالبنا اللجنة الفرعية الإغاثية في المحافظة لتجديد عمل الجمعيات» لاستمرار إفادتها من المشاريع التي تقوم بها. ووعدت بأن تعقد الوزارة جلسات حوارية إضافية في العام الجاري للتوصل إلى سن قانون عصري للجمعيات بدل القانون الحالي الذي يعود عمره إلى عام ١٩٥٨ «إلا أنه ما زال صالحاً لتغطية علاقة الجمعيات بالجسم الحكومي الرسمي»، على حد قولها.

ما بعد الانتصار ليس كما قبله

عقد الوفد الحكومي اجتماعاً موسعاً مع رؤساء فروع الاتحادات والنقابات والمنظمات الشعبية في حلب، واستمع إلى مطالبهم ومداخلاتهم لتصويب عملها وتأمين احتياجاتها في مرحلة البناء المقبلة.

وبيّن رئيس الحكومة عماد خميس خلال اللقاء أن الحكومة تؤمن بالاتحادات والنقابات والمنظمات كشركاء حقيقيين لها في إعمار البلاد وحلب التي تتطلب مضاعفة الجهد لتكريس نصرها المؤزر على الإرهاب كنموذج يقتدى به «حيث تحقق قواتنا المسلحة كل يوم انتصارات عظيمة على مساحة الوطن، وفي كل المناطق السورية يتقدم الجيش السوري الذي نفتخر به، وعهده الانتصار على الإرهاب».

وشدد على أن «ما بعد الانتصار ليس كما قبله، فالمسؤوليات كبيرة ونحض كل أبناء المجتمع لوضع رؤية نوعية تليق بانتصار محافظة حلب وتلبي حاجات أهلها»، وكشف أن الحكومة خططت لزيارة حلب قبل شهرين من قدومها إليها «ولدينا لجنة متابعة تتابع ما أنجزناه منذ الزيارة الماضية «مطلع العام الماضي» وما يجب أن ينجز، وهذا كله بتوجيه السيد الرئيس بشار الأسد لإعمار حلب بالسرعة الكلية وبالإمكانات المتاحة».

وأضاف: «بدأنا منذ عام بوضع المعايير الأساسية للخدمات وقمنا بفتح الطرقات وإزالة الركام «ونحن مستمرون بتأمين كل الخدمات للمحافظة عبر برنامج زمني معلن ووفق الإمكانات المتوافرة، ولن نتأخر عن تقديم ما عندنا ونعمل على التنمية البشرية والاقتصادية وإعادة كل الخدمات من خلال اجتماعات مكثفة مع شركائنا الحقيقيين في كل المجالات».

ولفت إلى أن الحكومة خصصت مبالغ كبيرة لمحافظة حلب لإعادة مؤسسات الدولة للعمل فيها وإعادة بناء البنية التحتية بما يحقق نهضة في المدينة وريف المحافظة الشرقي الذي جرى وضع حجر الأساس لمشاريع عديدة إستراتيجية فيها وبمليارات الليرات السورية.

وتابع خميس قوله: «نركز في حلب على الخدمات، إذ إن مخطط حلب العمراني عصري وحديث يلائم متطلبات المدينة وأهلها عبر إعادة تأهيل وتطوير المناطق المتضررة من الإرهاب وانتهاء بوضع خطة تنموية لـ٢٦ منطقة مخالفات، وسنخصص مبالغ للعام ٢٠١٩ لتنفيذ الخطة التنموية لمحافظة حلب».

وطالب رئيس مجلس الوزراء الحضور بوضع رؤية جديدة متكاملة مع العمل الحكومي «ويجب أن نعمل ونفكر كيف نكون كمنظمة وكنقابة أقوياء لإعادة الروح للمنظمة وتطوير خبراتنا في إدارة المؤسسة، فالقوي أفضل من الضعيف، ودوركم كبير في التوعية والتثقيف والتنمية البشرية لأننا أمام حرب ثقافية وعلينا تعزيز الانتماء للمواطن».

وفيما يخص مكافحة الفساد، أكد رئيس الحكومة أن الجميع مسؤولون في المنظمات والاتحادات في محاربة الفساد كمكون من مكونات الدولة للقضاء على الفساد. وزاد: «لدينا ٦ آلاف لجنة نقابية، فإذا حاربت كل لجنة وفي الشهر حالة فساد واحدة... فما النتيجة»!؟.

وطالب بتطوير آلية العمل أفضل مما كانت قبل الأزمة «وأن نعلن عن رؤية جديدة للعمل كمنظمات لنساهم وندرب ونبني بوضع رؤية اقتصادية تنموية»، لافتاً إلى أنه «يجب مواكبة كل مؤسسات الحكومة ومساعدتها لإعادة بناء حلب وأن نتكاتف مع بعضنا البعض لإعلاء شأن العمل الجماعي، فالكل من مكانه يقاوم ويعيد البناء».

وعقد خميس مؤتمراً صحفياً مساء أمس أجمل فيه نتائج زيارة الفريق الوزاري الحكومي إلى حلب، وتحدث فيه عن أهمية الزيارة والدور الذي اطلع به الفريق في تخديم حلب والمساهمة في تحقيق نهضة اقتصادية تجارية وصناعية حقيقية تدعم حاضرها ومستقبلها وتعيد بناء ما دمرته الحرب فيها.

الدولار بين ٤٦٥ و٤٧٠ ليرة في «السوداء».. و«المركزي»: الحوالة خلال ساعات بدلاً من أيام

تجار: قرار تمويل المستوردات مطبق في الأساس ويحمل مبررات للتأجيل

| الوطن

تراوحت أسعار صرف الدولار أمام الليرة السورية في السوق «السوداء» أمس بين ٤٦٥ و٤٧٠ ليرة سورية، مع انخفاض طفيف عن الأسبوع الماضي حيث لامس السعر ٤٧٥ ليرة، وذلك كأرقام وسطية للأسعار، مع تباينات بين ليرة إلى ليرتين أعلى أو أدنى بين وقت وآخر خلال اليوم، وبين محافظة وأخرى.

مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» وصف ما يجري في سوق الصرف حالياً بحالة من التخبط وعدم الوضوح، وذلك بسبب التقلبات الحادة لليرة خلال الفترة الماضية إذ وصل سعر الصرف إلى ٤٠٠ ليرة سورية ليعود وينخفض بشدة وخلال فترة قصيرة وليصل إلى حدود ٤٧٥ ليرة للدولار الواحد، ذلك على الرغم من تسجيل الدولار الأميركي المزيد من التراجع مقابل العملات الرئيسية في الأسواق العالمية.

وأشار «مداد» في تقريره الاقتصادي الأسبوعي الصادر يوم أمس أن مصرف سورية المركزي ولمعالجة هذه الحالة قام بإصدار القرار رقم ٧ تاريخ ٢٠١٨/١/٣ والذي ألغى كافة القيود الموضوعة على الحوالات بموجب القرار رقم ١٦٠٢ والتي سبق وأن أشير إلى سلبيتها في تقارير سابقة. كما قام المركزي أيضاً بالتعهد بتمويل كافة مستوردات التجار والصناعيين بسعر ٤٣٦ ل.س من المصارف العاملة في القطر المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي. على أن يكون المبلغ الممكن بيعه مرتبطاً بالمستندات المطلوب تمويلها وبالحدود التي يسمح بها مركز القطع التشغيلي للمصرف. وقد أدت هذه القرارات إلى تحسن بسيط في سعر صرف الليرة السورية.

أما عن أسباب التراجع فيعود بجزء كبير منه إلى ارتفاع الطلب على الدولار الأميركي بشدة وقلة المعروض منه وذلك نتيجة التوقعات السائدة بالسوق والتي تشير إلى عودة حتمية لسعر صرف الليرة السورية إلى مستوى ٥٠٠ ليرة، الأمر الذي عزز أيضاً من عمليات المضاربة في السوق.

وعن أثر قرار تمويل المستوردات، بيّن أحد كبار تجار دمشق المعروفين في السوق التجاري «طلب عدم ذكر اسمه» أن القرار صدر من دون التشاور مع قطاع الأعمال أو مسؤولي القطاع الخاص عبر قنواته وهيئاته الرسمية. وتعليقاً على مسألة أنه يساهم في تخفيض الأسعار قال: «هذا الكلام غير واقعي ولا يرتبط الأمر بعامل أو عنصر وحيد لأن هناك عوامل كثيرة يجب أن تتضافر لتساهم في تخفيض الاسعار».

عرفان دركل نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق بيّن لـ«الوطن» أن وجود عبارة مفادها أن «التمويل يتم بحسب المتاح» في القرار يمكن أن تعطي صاحب القرار أو المنفذين المبررات والذرائع لتأجيل التمويل والمماطلة في تنفيذ طلبات التمويل واعتماد عبارات مطاطة على شاكلة راجعنا غدا أو بعد أسبوع أو بعد شهر وذلك بحسب المتاح.

محمد الحلاق خازن غرفة تجارة دمشق رأى أن فتح الاستيراد أفضل من تمويل المستوردات لأن فتحه يتيح المنافسة الحرة ويترك المجال مفتوحا لمبدأ العرض والطلب ويحد من عمليات التهريب للكثير من السلع والبضائع التي تملأ الأسواق المحلية حالياً ويساهم في تخفيض الأسعار.

وأجمع هؤلاء على أن ما جاء في مضمون القرار هو موجود على أرض الواقع ويطبق حالياً ولا جديد فيه. بل ذهب أحدهم مطالباً بإبعاد الاقتصاد عن مثل هذه القرارات قائلاً: «ليتركوا الاقتصاد يعمل وفق آلياته الحقيقية».

وفي سياق متصل بعمل المركزي، فقد أعلن عبر موقعه الالكتروني أمس عن بدء العمل اليوم بنظام التسويات الإجمالية والذي تمّت تسميته «نظام التسويات الإجمالية السوري (SyGS) بحيث أصبح بمقدور المتعاملين تنفيذ الحوالات في الزمن الحقيقي بين المصارف وسيكون زمن تنفيذ الحوالة لا يزيد عن ساعة واحدة بدلاً من عدة أيام.

وبذات السياق وحرصاً على مزيد من الأمان سيتم البدء بالحوالات التي لا تزيد قيمتها على خمسة ملايين ليرة سورية خلال المراحل المذكورة أعلاه والشهر الذي يليها، لتصبح لاحقاً دون سقوف، وأما ما يتعلق بالعمولات على تنفيذ الحوالات عبر النظام فستكون مجانية خلال هذه المراحل ورمزية لاحقاً.

والجدير بالذكر بأن البرنامج قد تمّ تطويره لدى مصرف سورية المركزي بخبرات وكفاءات محلية، مما حقق وفورات فاقت ملياري ليرة سورية بفضل تصميم وبرمجة وإدارة هذا النظام محلياً. علماً بأن المصارف التي أصبحت جاهزة للعمل على النظام هي بنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك الأردن.

وقد كتب حاكم المصرف المركزي دريد درغام عبر صفحته على «فيسبوك» مشيراً إلى أهمية القرار «من المعروف للسوريين أن أي مصرف مؤتمت تتم الحوالات وتحصيل الشيكات بين الحسابات المفتوحة فيه بشكل فوري بين فروع المصرف الواحد. ولكن كان السوريون يعانون من ضرورة انتظار ٣ أيام تقريباً لتحصيل الشيكات أو إجراء الحوالات بين الحسابات بين المصارف المختلفة. وهذا ما كان يدفعهم إما لسحبها كاشاً نقداً وحملها للجهة المستفيدة أو اللجوء إلى شركات الحوالات بعمولات كبيرة جداً».

وفد برازيلي في ضيافة تجار دمشق

تأمين ظروف مشجعة للتبادل التجاري ومساهمة البرازيل بإعادة الإعمار

| صالح حميدي

ركز رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع على ثلاث نقاط للتعاون مع البرازيليين أولاها عودة العلاقات الدبلوماسية، مقدراً المساعي في هذا الاتجاه من خلال زيارة الوفد البرلماني البرازيلي برئاسة نائب حزب العمال اليساري أرلنيدو شينياليا واجتماعه أمس مع مجلس إدارة الغرفة ومع مختلف المسؤولين في سورية على مدى الأيام الماضية، وثانية هذه النقاط ضرورة مساهمة الحكومة البرازيلية وبذل الجهود الحثيثة في رفع العقوبات عن سورية عبر المنصات الدولية لفتح آفاق التعاون في جميع المجالات، وثالثة هذه النقاط فتح المجال واسعاً لمساهمة البرازيل في إعادة الإعمار في سورية.

القلاع بيّن أن سورية تربطها بالبرازيل علاقات تجارية جيدة يدعم هذه العلاقات ويعطيها الزخم المطلوب وجود جالية سورية ولبنانية كبيرة هناك معظمهم يعمل في مضمار التجارة والصناعة علاوة على انخراطهم في الحياة الاجتماعية مع الشعب البرازيلي بشكل كبير.

وعبّر القلاع عن سرور غرف التجارة السورية بمثل هذه الزيارات إن كانت عبر وفود تجارية أو فعاليات برلمانية أو حزبية للتواصل بين البلدين بالطريقة المثلى، معرباً عن تقديره الكبير للصداقة التي تربط سورية بالبرازيل والمساعي المبذولة لعودة سفارتي كلا البلدين للعمل مجدداً وعودة الدبلوماسية التي ستفتح الباب وأسعار لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية والمساهم في إعادة الإعمار في سورية.

بدوره عبّر رئيس الوفد البرلماني أرلنيدو شينياليا عن اهتمام حكومة البرازيل والفعاليات التجارية والبرلمانية والحزبية في البرازيل والتزامها بعلاقات طيبة مع سورية التي تربطهما علاقات تمتد إلى سبعين عاماً، وأبدى حماسة بلاده وخاصة قطاع الأعمال لإعادة الزخم للعلاقات بين البلدين على الصعد كافة علاوة على حماسة الجالية السورية في البرازيل لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الطرفين متوقعين مستقبلاً اقتصادياً واعداً وكبيراً في سورية خلال المرحلة القادمة.

مشيراً إلى أن العمل ينصب خلال الزيارة على فتح السفارات في دمشق وسان باولو وتبادل السفراء وعودة البريق للعمل الضخم الذي كان سائداً في السابق في جميع المجالات.

بينما أملت صونيا خانجي رئيسة سيدات الأعمال في غرفة تجارة دمشق ببذل الجهود المطلوبة من البرازيليين عبر منظمة الميركوسور والتكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى لرفع العقوبات الاقتصادية عن سورية وخاصة على صعيد التعاملات المالية والمصرفية ومنح الفيزا للتجار السوريين لتسهيل عمليات التبادل التجاري.

وتحدث رجل الأعمال طريف الأخرس عن توافر مناخ وأجواء ملائمة بين البلدين لتسهيل النشاط التجاري وعمليات التبادل التجاري وتشجيع زيارات الوفود بين البلدين قائلاً: إن عام ٢٠١٠ شهد قدوم ١٠٠ شركة إلى سورية وباشرت أعمالها وبدأ حراك اقتصادي كبير قبل أن يتوقف نتيجة دخول البلاد بالأزمة آملاً بعودة عجلة التعاون الاقتصادي وتبادل الزيارات ونقل الواقع الحقيقي في سورية إلى البرازيليين والتفاؤل بالمستقبل على صعيد الأعمال في سورية.

واقترح أعضاء الغرفة تسيير رحلات جوية وتفعيل دول الغرفة التجارية العربية البرازيلية وجذب وحماية الاستثمارات المشتركة وتوقيع اتفاقية لنقل الأشخاص والبضائع لوجود جالية سورية كبيرة ومشروعات في الصناعات الغذائية للنشاء والعصائر وصناعات كيميائية لإنتاج الإطارات والزجاج وسماد الأمونيا واليوريا وصناعات معدنية لإنتاج السيارات والصفائح المعدنية.

٤٠ شركة إيرانية مختصة في معرض الصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية اليوم

خان زاده لـ«الوطن»: السوق السورية واعدة للمنتج الإيراني

| علي محمود سليمان

يطلق اليوم المعرض التخصصي للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية والصناعات الغذائية الإيرانية في فندق الداما روز بدمشق برعاية سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق واللجنة العليا لتنمية العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية، والذي يمتد من ٩ وحتى ١١ كانون الثاني ٢٠١٨، ممثل الشركة الإيرانية المنظمة للمعرض الدكتور محمد رضا خان زاده بيّن في حديثه لـ«الوطن» أن المعرض بالشكل التخصصي الحالي يعتبر الأول من نوعه الذي تقيمه إيران في سورية، وسيتم التركيز فيه بشكل أساسي على الصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية، بالإضافة لمشاركة من الصناعات الغذائية والتي تشكل نحو ٢٠٪ من المعرض حيث يبلغ عدد الشركات المشاركة في المعرض ٤٠ شركة. وأشار زاده إلى أن المعرض يسعى للعديد من الأهداف وذلك وفقاً للعلاقات الطيبة بين الشعبين الشقيقين في الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالمستوى العلمي المتميز للصناعات الدوائية والطبية في إيران وسورية، وإقامته في هذا التوقيت بالذات تأتي لدعم القطاع الدوائي والطبي في سورية والمساهمة في عملية إعادة الإعمار لهذا القطاع الهام في سورية، وذلك من خلال إقامة علاقات تعاون ما بين المختصين في البلدين، حيث نتوقع توقيع العديد من العقود والاتفاقيات المشتركة خلال المعرض بين الجانب الإيراني والجانب السوري.

مشيراً إلى أن معظم الشركات المشاركة هي شركات صناعات دوائية وطبية خاصة في إيران ولديها الرغبة في دخول السوق السورية كونها سوقاً واعدة للمنتجات الإيرانية، حيث سيركز المختصون من الجانب الإيراني على التوصل خلال المعرض مع الأطباء والصيادلة السوريين ومدراء المشافي في القطاع الخاص والعام، ولذلك فإن فترة المعرض الممتدة لثلاثة أيام تعتبر كافية كونه معرضاً تخصصياً وليس للبيع المباشر.

محمد رضا خان زاده خلال التحضيرات للمعرض

ولفت زاده إلى أن الهدف الأخر للمعرض هو التعريف بتطور المنتج الإيراني وإمكانيات الإنتاج والتصدير، حيث إن كافة المنتجات سواء دوائية أو طبية وغذائية هي إنتاج إيراني محلي بالكامل، حيث وصلت إيران إلى مرحلة تغطية السوق المحلية بنسبة تصل لـ٩٧٪ ويتبقى فقط ٣٪ من الأدوية النوعية جداً يتم استيرادها.

ونوه زاده إلى أن الجانب الإيراني لديه إطلاع واسع على واقع قطاع الصناعات الدوائية والطبية في سورية، فكما هو معروف فإن سورية من الدول الرائدة في المنطقة بالصناعات الدوائية وكانت تصدر لأكثر من ٨٠ دولة في العالم، وسيكون التركيز على دعم المعامل السورية بالمواد الأولية الدوائية.

من جانبه أوضح مدير عام المتحدة للمعارض والمؤتمرات الدولية أيمن شماع بأن الشركة بدأت عمليات التنسيق والتحضير منذ شهر أيار الماضي بإشراف من سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لافتاً في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن الشركة وجهت الدعوات لحوالي ١٢ ألف جهة معنية بالصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية بالإضافة لأكثر من ٣٠ ألف دعوة لأطباء وصيادلة و٣٥ مشفى في مدينة دمشق. ولفت إلى أنه بعد انتهاء المعرض والإطلاع على النتائج التي سنحصل عليها ونتوقع أن تكون نتائج إيجابية، سيكون هناك إمكانية لإقامة المعرض في العام القادم ولكن على أرض معرض دمشق الدولي نظراً لاتساع المساحة والقدرة على زيادة عدد الشركات المشاركة والحضور.